الدلالةُ في الجملةِ الفعليةِ و الاسميةِ بين الجرجاني وبعض الدارسين المحدَثين

المدرس الدكتور
أمجد كامل عبدالقادر
جامعة البصرة / كلية الآداب

الملخص

دأب النحاة المتقدمون على تقسيم الجملة إلى فعلية واسمية ، وكان تقسيمهم هذا يعتمد الأساس الشكلي للجملة فإذا ابتدأت الجملة بفعل فهي جملة فعلية ، وإذا ابتدأت باسم فهي جملة اسمية ، فما أقره الأقدمون من بيان أو تحديد نوع الجملة لايتجاوز مضمونها ومادتها بل يقف عند شكلها.

سنحاول في هذا البحث أن نسلط الضوء على ما ذهب إليه الجرجاني ، وما ذهب إليه بعض الدارسين المحدثين ، (كالدكتور المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور الجواري) من بيان الإسناد في الجملتين الفعلية والاسمية ، ثم نبين القول الفصل في ذلك ، اذ يثبت البحث صحة ما ذهب اليه الجرجاني والنحاة المتقدمون في تقسيمهم للجملة الى اسمية وفعلية.

Meaning in the Verbal and Nominal Sentences between AL-Jerjani and Some Modernist Schalars

Abstract

This research or stady attempts to shedlight on what Al-Jerjani and narrator schalars like Dr. Al-Makhzoomi , Dr. Ibrahim Al-Samarai and Dr.Al-Jurai strived to manifest or show predication in both the verbal and nominal sentences .

إن الباحث في مفهوم الجملة عند نحاة العرب الاوائل لا يجد لها تعريفا متفقا عليه عندهم ، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من اللغويين القدماء ، وأول مايتبادر إلى الذهن لبيان ذلك المفهوم كتاب سيبويه ، إذ لم يعرف سيبويه (ت١٨٠هـ) الجملة ، ولا وردت في كتابه مصطلحا ؛ وإنما وردت في عدة مواضع منه بمعناها اللغوي ، وقد تردد في كتابه ذكر مصطلح (الكلام) كثيرا بمعان مختلفة، ولعل اول من استعمل (الجملة) مصطلحا من المتقدمين هو المبرد (ت ٢٨٥هـ)في باب الفاعل من كتابه (المقتضب).

وقد دأب النحاة المتقدمون على تقسيم الجملة إلى فعلية واسمية ، وكان تقسيمهم هذا يعتمد الأساس الشكلي للجملة فإذا ابتدأت الجملة بفعل فهي جملة فعلية ، وإذا ابتدأت باسم فهي جملة اسمية ، فما أقره الأقدمون من بيان أو تحديد نوع الجملة لايتجاوز مضمونها ومادتها بل يقف عند شكلها ، قال ابن هشام: ((فالاسمية التي صدرها اسم كزيد قائم وهيهات العقيق... والفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد. وضُرب اللص...))(١)، إلا أن كثيرا من النحاة المحدثين أنكروا عليهم هذا التقسيم، مراعين بذلك مضمون الجملة ومدلولها وإسنادها ، فهل ما ذهب إليه القدماء صواب؟ وما الفارق في الأداء بين الجملة الفعلية يتقدم فيها الفعل فيسند إلى فاعله، والجمل الاسمية يتقدم فيها الفاعل وهو لا يزال مسنداً إليه ليكون مبتدأ ، ومتى نختار هذه الجملة أو تلك؟

أشار الإمام عبد القاهر الجرجاني(٢) ، في كتابه (دلائل الإعجاز)، إلى أنك إذا حدّثت عن محدّث عنه، بالفعل، بدأت به ولم تقدِّم ذكر المحدّث عنه، كلما كان الفعل مما لا يُشك فيه ولا يُنكر، وهو الغالب، قال الجرجاني: ((ويزيدك بياناً أنه إذا كان الفعل مما لا يشك فيه ولا ينكر بحال، لم يكد يجيء على هذا الوجه، ولكن يؤتى به غير مبنى على اسم، فإذا أخبرت بالخروج مثلاً عن رجل من عادته أن يخرج في كل غداة، قلت: قد خرج، ولم يحتج إلى أن تقول: هو قد خرج، ذلك لأنه ليس بشيء يشك فيه السامع فتحتاج أن تحققه إلى أن تقدم فيه ذكر المحدَّث عنه. وكذلك إذا علم السامع من حال رجل أنه على نية الركوب والمضي إلى موضع، ولم يكن شك

وتردد أن يركب أو لا يركب، كان خبرك فيه أن تقول: قد ركب، ولا تقول: هو قد ركب))(٣).

ويقول الجرجاني في موضع تقديم المحدّث عنه: ((ويشهد لما قلنا من أن تقديم المحدث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه إننا إذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار منكر... أو اعتراض شاك ... أو في تكذيب مُدَّع، كذلك في كل شيء كان خبراً على خلاف العادة وعما يستغرب))(٤).

وسنجد أن الجرجاني كان مصيبا في كلامه هذا ، وذلك من خلال مناقشتنا لآراء بعض الدارسين المحدثين وهم الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي ، والدكتور عبدالستار الجواري ، إذ سنعرض آراءهم في تقسيم الجملة العربية إلى فعلية واسمية ، معتمدين فكرة الإسناد في تقسيمهم هذا.

أولاً/ الدكتور مهدي المخزومي ورأيه في الجملة الفعلية والاسمية:

أشار الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي ـ نقد وتوجيه) إلى تقسيم الجملة فعلية واسمية ، وقد نهج في ذلك سبيلاً عقد فيه الحدّ في قسمة الجملة على (المُسند) ، فالجملة فعلية إذا كان فيها المسند فعلاً فأفاد التجدد، فقولك (طلع البدر) و(البدر طلع) جملتان فعليتان، خلافاً لما أجمع عليه جمهور النحاة. قال المخزومي: ((الجملة الفعلية هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً. وبعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند –فعلاً –لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها))(٥).

وقال المخزومي في إيضاح مذهبه: ((ومعنى هذا أن كلاً من قولنا طلع البدر والبدر طلع، جملة فعلية. أما الجملة الأولى فالأمر فيها واضح، وليس فيها خلاف مع القدماء ، وأما الجملة الثانية فاسمية في نظر القدماء وفعلية في نظرنا، لأنه لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم المسند إليه ، وتقديم المسند إليه لا يُغيِّر من طبيعة الجملة ، لأنه إنما قدم للاهتمام به))(٦).

فالجملة الاسمية عند المخزومي ، ما كان المسند فيها اسماً فأفاد الثبوت والدوام، كقولك (البدر طالع). قال المخزومي: ((أما الجملة الاسمية فهي التي يدل فيها المسند

على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً ثابتاً غير متجدد ، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسماً، على ما بينه الجرجاني في ما اقتبسنا من كلامه ها هنا))(٧).

وقد أخذ المخزومي على النحاة أنه قد فاتهم الكشف عن الفرق بين طبيعتين مختلفتين، فقال: ((فإن تقسيمهم الجمل إلى اسمية وفعلية مبني على أساس لفظي محض، لم يلحظوا فيه الفرق بين طبيعتين مختلفيتن، فضيقوا مجال الجملة الفعلية حتى قصروها على ما تقدم فيه الفعل، ووسَّعوا مجال الاسمية حتى أدخلوا فيها ما ليس منها، من جمل فعلية تقدم فيها الفاعل على الفعل..))، وأردف: ((ولو كان تحديدهم الاسمية والفعلية قائماً على أساس من ملاحظة واعية للفرق بين طبيعتي الجملتين، لكان عملهم أجدي، ولكفَوْا أنفسهم والدارسين والنصوص المدروسة، عناء ما تكلّفوه من تأويل وتخريج))(٨) . ووافق المخزومي فيما ذهب إليه الدكتور علي جابر المنصوري في كتابه (الدلالة الزمنية في الجملة العربية) ، إذ قال : ((ونحن نميل إلى ما يراه المخزومي في ذلك لأن ما يراه يوفر علينا ظاهرة التقدير للفاعل فيما لو أخر الفعل))(٩)! ولا أظن أن للعربية غنى عن التقدير في كثير من نصوصها وشواهدها الفصيحة.

ورأي الدكتور المخزومي فيه نظر ؛ إذ إن قوله (طلع البدر) و(البدر طلع) جملتان متشابهتان من حيث الإسناد ولذا كانتا فعليتين، قوله هذا لا أظنه صحيحاً، وسنبين في ما بعد دلالة كل من الجملتين، حين الموازنة بينهما، وأن النحاة على حق في الفصل بين الجملتين، وقد فات المخزومي الصواب كذلك حين قال: ((أما الجملة الاسمية فهي التي فيها المسند على الدوام.. وبعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسماً، على ما بينه الجرجاني، في ما اقتبسنا من كلامه ها هنا))(١٠) ، فالجرجاني لم يقصر الجملة الاسمية على الجملة التي جاء مسندها اسماً، في ما اقتبسه المخزومي من كلامه، وكل ما أشار إليه في مثاله هو ثبوت الانطلاق لزيد في قولك: زيد منطلق، وتجدده في قولك: هو ذا ينطلق، لا أكثر من ذلك ولا أقل!

وفي وصف الفعل بالتجدد ونسبة ذلك إلى الجرجاني لا أظنه صحيحا، وذلك لأن التجدد الذي عناه الجرجاني، كما سنبسط القول فيه، مقصور على المضارع، على

حين جاءت أمثلة المخزومي على الفعل الماضي! ولكي نكون على بينة من الأمر نذكر مقالة الجرجاني في تجدد الفعل واستمرار اسم الفاعل:

ذكر الجرجاني أن الاسم الذي أسند إلى (زيد) في قولك (زيد منطلق) يثبت معنى الانطلاق لزيد، دون أن يقتضي تجدده، وأن الفعل الذي أسند إلى (زيد) في قولك (زيد ينطلق) يثبت به الانطلاق الذي يتجدد فيقع من (زيد) شيئاً بعد شيء(١١)، وأكد في موضع آخر : أن لكل من الاسم والفعل المسندين في هذه الجملة الاسمية دلالة تغاير دلالة الآخر، فقال: ((ولا ينبغي أن يغرّك إذ تكلمنا في مسائل المبتدأ والخبر أننا قدرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم، كما نقول في زيد يقوم أنه في موضع زيد قائم، فإن ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيه استواء لا يكون من بعده افتراق، فإنهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلاً والآخر اسماً، بل كان ينبغي أن يكونا فعلين أو يكونا اسمين))(١٢) ، فما الذي قصد إليه الجرجاني بقوله: الفعل الذي يثبت به المعنى المتجدد، والاسم الذي يثبت به المعنى غير المتجدد؟

أظن أن صواب المسألة هو أن الفعل الذي قرن بالتجدد في مقالة الجرجاني، هو الفعل المضارع خاصة، وأن الاسم الذي وصف بعدم التجدد هو اسم الفاعل المعدّ للعمل، الجاري على معنى الفعل ولفظه، واسم الفاعل لا يُعد للعمل ما لم يكن للحال أو الاستقبال، دون الماضي، وما لم يكن معتمداً على نفي أو استفهام أو مبتدأ صريح أو منويّ، أو موصوف، أو ذي حال.

فقد ذهب كثير من النحاة، في مثل قولك (خالد دائب في عمله) أنه بمعنى قولك (خالد يدأب في عمله). ورأى الجرجاني غير ذلك حين أكد أن في دلالة الفعل، أي المضارع وهو (يدأب) من التجدد ما ليس في الاسم، وهو اسم الفاعل (دائب). وأشار إلى مثل ذلك بعض الأئمة. قال ابن مالك في (ألفيّته): ((أحمد ربي الله خير مالك)) فعقب الأشموني على هذا فقال: أي أثنى عليه الثناء الجميل اللائق بجلال عظمته وجزيل نعمه، التي هذا النظم من آثارها))(١٣) ، وأردف: ((واختار صيغة المضارع المثبت لما فيه من الإشعار بالاستمرار التجددي. أي كما أن آلاءه تعالى تتجدد في حقنا دائماً، كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد..))(١٤) وفي قوله:

((واختار صيغة المضارع)) ما يشعر بخصوصية هذه الصيغة في الدلالة على التجدد.

وهذه شواهد الجرجاني وأمثلته. ومنها قوله تعالى: ((وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد)) (١٥) ، قال الجرجاني: ((فإنّ أحداً لا يشك في امتناع الفعل ها هنا، وأن قولنا : وكلبهم باسط ذراعيه، لا يؤدي الغرض. وليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً، بل تثبته بصفة هو عليها، فالغرض إذن تأدية هيئة الكلب))(١٦) ، وقد ذهب جماعة إلى أن اسم الفاعل في الآية، وهو (باسط) جاء للماضي، أي أن زمن حصوله للمخبر عنه سابق نزول الآية الكريمة على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وقد أجيب عن ذلك بأن الكلام قد جاء على حكاية الحال، بدليل قوله تعالى (وكلبهم باسط) والواو للحال، ولا يحسن أن يقال هنا: وكلبهم بسط، بالماضي، وإنما يحسن أن يقال بعد واو الحال: وكلبهم يبسط. وقد جاء قبل الآية قوله تعالى: ((ونُقَلّبهم ذات اليمين وذات الشمال)) فأتى فيها بالفعل المضارع الدال على الحال أو الاستقبال.

ومن شواهد الجرجاني في هذا الباب، قوله تعالى : ((هل من خالق غير الله يرزقكم))(١٧) ، فقد ذهب الجرجاني أن الفعل قد أتى بصيغة المضارع لأن الرزق يتجدد ساعة بعد ساعة ولو قيل :(هل خالق غير الله رازق لكم بصيغة اسم الفاعل لكان المعنى غير ما أريد(١٨).

وهكذا قول الجرجاني (زيد منطلق) فإنه لا يعني عنده غير إثبات الانطلاق لزيد أما (زيد ينطلق) فقد قال فيها: ((فإذا قلته، أي زيد ينطلق، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً وجعلته يزاوله ويُزجيه..)).

ويتبين بما قدمنا أن الجرجاني قد رأى التجدد في صيغة المضارع دون سواها، وقد استنَّ بسنته في وصف الفعل بالتجدد الدكتور المخزومي في ما اقتبسه عنه، لكنه لم يقصر التجدد على المضارع منه، فقال: ((إن الجملة الفعلية هي التي يدل فيها المسند على التجدد.. وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلاً لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها))(١٩) . ثم استشهد في إثبات مقالة التجدد هذه

بمثال جاء به على صيغة الماضي فقال: ((ومعنى هذا أن كلاً من قولنا طلع البدر والبدر طلع جملة فعلية..)) ، ففاته بذلك فهم مذهب الجرجاني في التجدد، وفي دعواه أن (البدر طلع) جملة فعلية.

وانظر بعد إلى ما ذكره أبو البقاء الكفوي ، إذ يقول : ((اشتهر عند أهل البيان أن الاسم يدل على الثبوت والاستمرار، والفعل يدل على التجدد والحدوث))(٢٠) ، فأشار إلى نحو مما خلص إليه الجرجاني ، في هذا الباب ، ولم يشر إلى ما يريده بالفعل صراحة ، لكنه بحث هذا في موضع آخر فقال: ((الجملة الاسمية إذاً كان خبرها اسماً فقد يقصد بها الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن ، وأردف: ((وإذا كان خبرها مضارعاً فقد يفيد استمراراً تجددياً))(٢١) ، فكشف عن أن ما يريده بالفعل هو المضارع ، وأظن أن الفعل الماضي ليس فيه دلالة على التجدد والحدوث في نحو القول (نام محمد) أو (مات فلان) ، على ما سنبينه من أقوال الدكتور إبراهيم السامرائي ، وغير ذلك من الجمل الفعلية التي يتصدرها الفعل الماضي ، وهذا ما أوقع كثيراً من الدارسين في الخطأ نفسه إذ لم ينتبهوا على مثل هذا.

وإذا دلَّ اسم الفاعل على الاستمرار والدوام فإن الصفة المشبهة أصل في الثبوت. فقد جاء قوله تعالى: ((ثم إنكم بعد ذلك لميِّتون))(٢٢) ، قال الإمام البيضاوي في تفسيره: ((لصائرون إلى الموت لا محالة، ولذلك ذكر النعت الذي للثبوت، دون اسم الفاعل))(٢٣) . ولكن أوَ لا يصح ها هنا أن يقال: (ثم إنكم بعد لمائتون) بلفظ اسم الفاعل؟

أقول يصح هذا إذا أريد به الاستمرار، فقد أشار إلى ذلك الإمام البيضاوي نفسه، حين أردف: ((وقد قرئ به))(٢٤) أي قرئ باسم الفاعل أيضاً.

ولا يخفى أن دلالة (الميِّت) بتشديد الياء في الآية، نحو دلالة (المائت)، أي لا بد أنهم صائرون إلى الموت، ولا يعني أنهم فارقوا الحياة. وكذلك قوله تعالى: ((إنك ميِّت وإنهم ميِّتون))(٢٥) ، بتشديد الياء، قال الراغب في مفرداته: ((قيل معناه ستموت ، تنبيها أنه لا بد من الموت، كما قيل: والموت حتم في رقاب العباد))(٢٦).

قال أبو البقاء الكفوي: ((والميْت مخففة هو الذي مات، والميِّت بالتشديد، والمائت هو الذي لم يمت))(٢٧) ، وقد ذهب إلى هذا جماعة، لكن الذي عليه نصوص المعجمات أن المائت هو الحي، والميْت بالتخفيف هو الذي فارق الحياة ، أما الميِّت بالتشديد فقد يعني الحي كالمائت، ويعني فاقد الحياة كالميت بالتخفيف ، وجاء في الحديث الشريف : ((يتبع الميْت ثلاثة: أهله وماله وعمله، فيرجع اثنان ويبقى واحد، يرجع أهله وماله ويبقى عمله))(٢٨). والميت فاقد الحياة، وقد روي ها هنا بالتخفيف.

ثانياً/ رأي الدكتور السامرائي في الجملة الفعلية والاسمية(٢٩):

بسط الدكتور السامرائي مذهبه في هذه المسألة، في كتابه (الفعل زمانه وأبنيته)، فسلك طريقة المخزومي في ما رسمه من حد يفرق به الجملة الفعلية من الاسمية، وجرى على منهاجه فجعل قوله (سافر محمد) و(محمد سافر) سواء في الإسناد، لأن المسند فيهما هو الفعل، وهذا سبيل الجواري نفسه في الموازنة بين الجملتين.

لكن السامرائي قد أخذ على المخزومي قوله بتجدد الفعل. قال السامرائي: ((وقد خالف الدكتور المخزومي الأقدمين في حد الجملتين الفعلية والاسمية. فقد ذكر أن الجملة الفعلية ما كان فيها المسند فعلاً، وقد أصاب الأستاذ المخزومي الحقيقة في الحد الذي رسمه للجملة، فإن: سافر محمد، جملة فعلية هي نفسها: محمد سافر. غير أن الدكتور المخزومي الذي أفاد من مقالة الجرجاني واتخذها دليلاً للتمييز في الجملة الاسمية والفعلية، لم يفطن إلى أن هذه المقالة حجة عليه. فالتجدد المنسوب للفعل المسند إلى الاسم، لم يتحقق في قولهم: محمد سافر وسافر محمد. ومن هنا لا يمكن للسيد المخزومي أن يعتبر الجملتين فعليتين..))(٣٠) ، وأردف: ((أما نحن فنقول أنَّ محمدٌ سافر وسافر محمدٌ جملتان فعليتان، ما دام المسند فعلاً، وليس لنا أن نلصق التجدد بالفعل لأن ذلك ليس من منهجنا، لأن الشواهد لا تؤيد هذا التجدد المزعوم))(٣١).

وقد أوضح السامرائي رأيه في تجدد الفعل فقال: ((وكيف لنا أن نفهم التجدد والحدوث في قولنا: مات محمد وهلك خالد وانصرف بكر. فهذه الأقوال كلها أحداث منقطعة لا يمكن لنا أن نجربها على التجدد والحدوث... واختيار الجرجاني لـ: ينطلق، مفيد له في إثبات مقالته. أما أن يكون الفعل: سافر وذهب ومات، وما إلى

هذا، فليس في ذلك ما يحقق غرض الجرجاني، ولا ما ذهب إليه الأستاذ المخزومي))(٣٢) .

أقول في الجواب عما جاء به السامرائي لا حجة لمقالة القائلين أن (سافر محمد) و(محمد سافر) سيَّان في الإسناد لأن المسند فيهما هو الفعل ، وسنبين ذلك فيما بعد، أما تجدد الفعل الذي أتت به مقالة الجرجاني ، فقد تأكد أنه مقصور على المضارع ، خلافاً لأمثلة المخزومي ، والسامرائي على حق حين أنكر تجدد الأفعال في ما أورده من الأمثلة، لا لشيء سوى أنها أتت على صيغة الماضي ، لا المضارع ، كما بسطنا القول فيها قبل ، إذ ليس في قولك (سافر محمد) و(محمد سافر) أو في قولك (البدر طلع) و(طلع البدر) ما يشعر البتة بتجدد الفعل ، ولكن ما الذي أراده السامرائي بقوله: ((غير أن الدكتور المخزومي الذي أفاد من مقالة الجرجاني ، واتخذها دليلاً للتمييز بين الجملة الاسمية والفعلية، لم يفطن...))؟

فما الذي أفاده المخزومي من مقالة الجرجاني واتخذ منه دليلاً للتمييز بين الجملتين؟

أقول الذي فعله الجرجاني هو أنه بسط القول في دلالة مختلف الصور التي تؤديها الجملة الفعلية والاسمية ، فأبان مثلاً فرق ما بين دلالتي (زيد ينطلق) و(زيد منطلق) الاسميتين، وبين (قتل الخارجيَّ زيدٌ) و(قتل زيدٌ الخارجي) الفعليتين، وبين (ينطلق زيد) الفعلية و(زيد ينطلق) الاسمية، وبين (ضربت زيداً) الفعلية و(زيد ضربته) الاسمية.. وهكذا.

ومما قاله الجرجاني مثلاً في الفرق بين أن يكون المسند في الجملة الاسمية اسماً لا تجدد فيه ، أو فعلاً متجدد الحدث، فقال في كلامه على (فروق الخبر): ((إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء ، من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء. أما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد الشيء، فإذا قلت: زيد منطلق فقد أثبتَّ الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك زيد طويل وعمر قصير. وكما لا يقصد ها هنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث كما توجبهما وتثبتهما فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: زيد

منطلق لأكثر من إثباته لزيد. وأما الفعل فإنه يقصد منه إلى ذلك.. فإذا قلت زيد هو ذا ينطلق فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً، وجعلته يزاوله ويزجيه..))(٣٣) ، فقد جاءت مقالة الجرجاني هذه للتمييز بين كون الخبر اسماً يثبت به المعنى للمبتدأ دون تجدد ، أو فعلاً يثبت به وقوع الحدث منه في تجدد ، والذي أفاده المخزومي من هذا أنه اتخذ الفرق بين الخبرين حداً يميز به الجملة الاسمية من الفعلية ، وذلك ما لم يخطر للجرجاني على بال أو يجري له في حساب ، عدا ما غاب عن المخزومي من أن الذي عناه الجرجاني بالفعل، هو المضارع دون سواه.

وقد أفاد السامرائي نفسه من مقالة الجرجاني هذه، فحكاها عنه في كتابه (الفعل زمانه وأبنيته)(٣٤) ، وعقَّب عليها فقال: ((وعلى هذا فالجملة الاسمية ما دلَّ فيها المسند على الدوام والثبوت))(٣٥) ، وأردف: ((ومقالة الجرجاني هذه في التمييز بين الفعل والاسم ينبني عليها التمييز بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية))(٣٦).

وهكذا فات السامرائي في استنباطه هذا ما فات المخزومي من مقالة الجرجاني، إذ كان فعلاً غرض الجرجاني من مقالته هذه بيان الفرق في الإسناد بين أن يكون الخبر اسم فاعل أو فعلاً مضارعاً (أي جملة فعلية فعلها مضارع) في جملة اسمية لم يتغير مبتدؤها ، ويؤيد ذلك قول الجرجاني بعد هذا: ((ولا ينبغي أن يغرك ، إذا تكلمنا في مسائل المبتدأ والخبر، أنا قدرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم، كما تقول في زيد يقوم أنه في موضع زيد قائم..))(٣٧) ، فدلَّ هذا أن كلاً من الجملتين (زيد يقوم) و(زيد قائم) تتألف من مبتدأ وخبر، فهما إذن جملتان اسميتان.

وقد نهج السامرائي، كما ذكرنا، نهج المخزومي والجواري في التسوية به قولك (قام الرجل) و(الرجل قام)، فنقد على الشيخ الجارم مذهبه في اتخاذ مذهب النحاة في التمييز بين الجملتين الفعلية والاسمية ، وكشف عما يعنيه تقديم الفعل في الأولى وتأخيرها في الثانية، على ما انتحاه الجرجاني في (الدلائل)، قال السامرائي: ((وهذه المسألة البلاغية لا يمكن أن تكون مادة في البحث النحوي، والشيخ الجارم يجد في دلائل الإعجاز للجرجاني ما أعانه على إثبات ما أثبته. وهو في ذلك كالأستاذ المخزومي في التماس مادته من المصدر نفسه))(٣٨) .

ثم أوضح رأيه فقال: ((وعلى هذا فإن هذا المنحى ليس منهجاً نحوياً ولا يقرب منه، في أي وجه من الوجوه))(٣٩) ، وخلص إلى القول: ((ولقد بحث علماء المعاني في الجملة العربية بحثاً خاصاً بهم، ذلك لأن ما خاضوا فيه ليس من مادة النحو الذي يقتصر على أجزاء الجملة وعلاقات هذه الأجزاء ببعضها ووصفها كما تبدو في بناء الجملة))(٤٠).

وهكذا سلك السامرائي في معالجة المسألة مسلكاً لا يتناول فيه حقيقة ما ذهب إليه الجرجاني وتابعه فيه الجارم ، في التفريق بين الجملتين ، أهو حقيقة علمية راهنة يدعمها البحث وتؤيدها الأدلة الواضحة ، والبيِّنات المسلَّمة وعلم اللغة الحديث ، فلا بد من الأخذ بها ، أم هو شيء لا يتصل بهذا كله فلا بد من معارضته واستبعاده ، وإنما يأبى الخوض في ذلك لأن المسألة مسألة بلاغية، لا يمكن أن تكون مادة البحث النحوي ، وأن تحريرها يستلزم العدول إلى منحى ليس هو منهجاً نحوياً ولا يقرب منه ، في أي وجه من الوجوه.

ويمكن الإجابة عما ذهب إليه السامرائي من جهتين :

الأولى: أن ما يجب الفحص عنه هنا، هو حقيقة الحد الذي اقتاس به الباحثان الجرجاني والجارم، سواء أكان البحث فيه من شأن البلاغة أم من شأن النحو. فإذا صحَّ أن لكل من الجملتين شأناً في التعبير لا تؤديه الأخرى، فالجملتان متغايرتان، وإن اشترط النحاة في الفاعل أن يتقدم عليه فعله ليتميز بذلك من المبتدأ الذي تبدأ به الجملة الاسمية، أمر يقتضيه الفعل بين شأنيهما، وأي غرابة في أن تتغير معاني التركيب بتغير مواضع عناصره؟

الثانية: أنه لا غنى لمادة النحو من بحث ما نحن بسبيله من الكشف عن تغير الدلالة في كل من الجملتين بتنقل أجزائها. فإذا كان غرض النحو الأول وقاية اللسان من اللحن والخطأ، ولذا جعلوا منه العلم الذي تعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً، فكان علم الإعراب، كما ذكر الزمخشري في مقدمة كتابه (المفصَّل)(٤١) فإن من أغراض النحو، ولا شك، انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره.. ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، كما قال ابن جني في

الخصائص(٤٢) ، وقد أشار الزمخشري في موضع آخر في مقدمته إلى علاقة ما بين النحو والبيان فقال: ((وهو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن))(٤٣) ؛ فعبر بذلك عن اتصال النحو بالبلاغة وتلازمهما، وقد برع الجرجاني في ذلك وبسط القول فيه. وأكد ابن سيدة أبو الحسن كلام ابن جني في مخصصه، حين حاول تعريف علم النحو، فاستعار ألفاظ ابن جني نفسها ولم يخرج عنها.

((وليس الجملة التي يدرسها النحوي ، ويحدد أشكالها وخصائصها في كل شكل جملة يصنعها هو ، بل إنها الجملة كما ينطقها أبناء اللغة أنفسهم في الفترة الزمنية المعينة التي يحددها مجالا لدراسته ، إذ ليس من حق النحوي أن يرتجل أو يختلق ما يراه مناسباً)) (٤٤)وهذا ما فقهه الجرجاني (رحمه الله) من معرفة استعمال العربي للفعل أو الاسم في المواطن التي يروم إليها ، فلا يستعمل الاسم إلا في الموضع الذي يتناسب مع الاسم ، وكذلك لا يستعمل الفعل إلا في موضعه المناسب.

وهذا سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان (١٨٠هـ(إمام هذا العلم وعَلَم أعلامه، قد ضمَّن كتابه أبواباً جُعِلتْ من بَعْدُ مادةً لعلم المعاني، فأشار بذلك إلى أن هذه الأبواب ملازمة للنحو لا تنفك عنه بحال من الأحوال. قال سيبويه: ((هذا باب تخبر فيها عن النكرة بالنكرة، وذلك قولك: ما كان أحد مثلك، وليس أحد خيراً منك، وما كان أحد مجترئاً عليك. وإنما حسن الإخبار ها هنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون مثل حاله شيء، أو فوقه، فإن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا. وإذا قلت: كان رجل ذاهباً، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله، ولو قلت: كان رجل من آل فلان فارساً، حَسُنَ، لأنه قد يحتاج إلى أن تُعلمه أن ذاك من آل فلان، وقد يجهله. ولو قلت كان رجل في قوم فارساً، لم يحسُن، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا فارس، وأن يكون من قوم، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح...))(٤٥) .

فقد تجاوز سيبويه في كتابه مادة النحو، في هذه المرحلة، إلى ما أسموه بعد بعلم الصرف وعلم المعاني وعلم البيان وعلم العروض وعلم الأصوات وعلم القراءات، من علوم العربية، بل علم النقد الأدبي، ذلك لتلازم هذه العلوم واستحالة انفكاك

بعضها عن بعض، فجاء كتابه متضمناً كل ما يُستعان به على فهم كلام العرب والكشف عن سر تأليفه. وإذا عمد علماء العربية في دراساتهم من بعد إلى تخصيص كل علم منها بمادة وموضوع للغوص في جزئيات كل من هذه العلوم، فلا يعني ذلك إمكان الفصل بينها في التماس فهم كلام العرب، ففي كل علمٍ منها تمام للعلم الآخر، بل جلاء لأسراره ودقائقه.

ولا شك في أن ما جاء به سيبويه، ها هنا، ونحوه مما ذكره في مواضع أخرى من كتابه، قد أوحى إلى الجرجاني ما أوحى،في كتابه (دلائل الإعجاز) بما يتصل بعلم المعاني. وقد تحدث الجرجاني عن معاني النحو، ونبَّه على أن النظم، وهو موضوع الكلام بشكل من الأشكال،إنما يتوخى هذه المعاني. وإذا كان العلماء قد قصروا الحديث عن المعاني المذكورة، على ما أسموه بعلم المعاني، فإنهم لم يوفقوا في فصله عن النحو، جملة وتفصيلاً، لأنه نوره الذي به يُهتدى إلى صوغ الكلام وإحكام البيان.

وقد وفق الجرجاني حقاً في الكشف عن اتصال النحو بالبلاغة خصوصا وتلازمهما. وقد حذا هذا الحذو ويمم هذا السمت الإمام أبو يعقوب السكاكي (ت ٦٣٦هـ) في كتابه (مفتاح العلوم) فقد تحدث فيه عن علوم البلاغة فجعل ما تعلق منها بمطابقة الكلام لمقتضى الحال والتتبع لخواص تراكيب الكلام مادة علم البيان، وما اختص بوجوه تحسين الكلام، بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ووضوح الدلالة مادة البديع، فهو أخص من علمي المعاني والبيان، لكنه قال في مقدمة كتابه: ((قد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب، دون نوع اللغة، ما رأيت أن لا بد منه، وهذه عدة أنواع متآخذة، فأودعته علم الصرف بتمامه وأنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق...)(٤٦) ،وأردف: ((وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان...))(٤٧) ، فدلَّ بذلك على تعلق النحو بعلم البلاغة وتأكيد مهمة اللغة في الأداء والإبلاغ.

وقال في موضع آخر من كتابه: ((إن علم النحو هو أن ننحو معرفة كيفية التركيب في ما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها، ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية.

وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات إزاء ذلك، وبالكلم نوعيها المفردة وما هي في حكمها –المفتاح))(٤٨).

وقال الأستاذ إبراهيم مصطفى ، رحمه الله ، في كتابه (إحياء النحو): ((وجاء بعد ذلك بآماد الشيخ عبد القاهر الجرجاني، ورسم في كتابه –دلائل الإعجاز-طريقاً جديداً للبحث النحوي، تجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب وبيَّن أن للكلام نظماً وأن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام وأنه إذا عدل الكلام عن سنن هذا النظم لم يكن مفهماً معناه ولا دالاً على ما يُراد منه))(٤٩).

وإذا كانت مادة النحو لا تتجاوز الحكم على أواخر الكلم وعلامات الإعراب، فلا شك في أن عالم النحو المحيط به خُبراً الواقف على جليل أحكامه ودقيقها، يستطيعُ أن يتحاشى الخطأ في بيانه وتعبيره ويتبين صحيح الكلام من فاسده، لكنه قاصر أن يتعرَّف كيف يكون إحكام الأداء وإحسان التعبير وإجادة السبك، وتمييز سديد الكلام من سفسافه، بل قاصر أن يتعرَّف كيف يكون انتهاج سبيل الفصحاء في تأليف الكلام نثراً ونظماً، وأنَّى لدارس النحو هذا أن يعي نظام صياغة كلام العرب ومتصرف قولهم ويستشف طرق نسجهم وحبكهم إذا انحرف عن غرض النحو في تعرّف روح العربية ونهجها في التأليف والتعبير وتصريف المعاني فقصر النحو على بحث أثر العوامل في أواخر الكلم.

ولا شك أن الجرجاني قد وفق في ما ذهب إليه من تجاوز ظواهر الإعراب إلى تبين أسراره وأغراضه ودواعيه. فإذا نحن أفردنا مذهب الجرجاني لنجعل منه مادة لعلم المعاني وحسب، وحبسناه عن مادة النحو، فقد بخسنا النحو حقه .

ثالثاً/ رأي الدكتور الجواري في قسمة الجملة إلى فعلية واسمية:

ذهب الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، رحمه الله في كتابه (نحوُ الفعل) إلى أن الجملة في مثل قولك (قام زيد) قد أسند فيها القيام إلى زيد، وفي (زيد قام) قد أسند فيها القيام إلى زيد أيضاً وليس بين الجملتين، عند الموازنة، إلا اهتمام المتكلم في الأولى بالإخبار عن القيام، وقد دعاه هذا إلى الابتداء بالفعل، فقال (قام زيد)، واهتمام المتكلم في الثانية بالإخبار عن (زيد)، فقاده هذا إلى تقديم ذكره فقال: (زيد

قام)، فالجملة في الحالتين كلام أسند فيه ما تخبر به، أي (المسند) وهو الفعل، إلى ما تخبر عنه أي (المسند إليه) وهو الاسم. قال الأستاذ الجواري: ((وحقيقة الأمر أنه لا فرق بين نحو قام زيد، وزيد قام، من حيث طبيعة التركيب. فالمسند فعل في الجملتين، وإذن فطبيعة الإسناد فيهما واحدة، يقصد فيها إلى النص على معنى الزمن. والفرق بينهما ينحصر في تقدم المسند إليه في الجملة الثانية للاهتمام به، وتأكيد الحكم عليه. أما الجملة الأولى فهي الجملة الفعلية على رسلها، وعلى الوجه المألوف بينها))(٥٠).

وهكذا يرى الأستاذ الجواري أن تقديم الفاعل بالابتداء لا يغير من تركيب الجملة فيقول: ((وليس تقديم الفاعل بالأمر الغريب، فقد أجازه نحاة الكوفة، وهو في اللغات الحديثة وما تحدَّرت عنه من اللغات القديمة، هو المألوف))(٥١) .

فالجملة الفعلية عند الجواري هي التي أسند فيها الفعل إلى الاسم، أي الفاعل، سواء أتقدم هذا الفاعل أم تأخّر. وأما الاسمية فهي التي أسند فيها الاسم إلى الاسم.

قال الجواري : ((يبدو أن الجملة العربية قد تميزت في صورتها التي وصلت إلينا بأن التركيب فيها يكون بين الاسم والفعل تارة، وبين الاسم والاسم تارة أخرى. وتسمى الصورة الأولى الجملة الفعلية، وتسمَّى الصورة الثانية الجملة الاسمية)) ، ثم انتقل إلى تفصيل الكلام على الجملة الاسمية فقال: ((وهذه الصورة الأخيرة لا يمكن أن تخلو في ما نعرف من اللغات ، ولا سيما الحديثة ، من فعل وإن كان فعلاً ناقصاً يعين على الإسناد ويحدد زمانها))(٥٢).

ويمضي الأستاذ الجواري في الكلام على الجملة الاسمية ويورد لها الأمثلة فيقول: ((فنحن نقول في العربية إذا أردنا إسناد القيام إلى زيد: زيد قائم ، ونقول في اللغات الأخرى ما يشبه قولنا في العربية: زيد يكون قائما، وهكذا)). ويعقب على ذلك فيقول: ((وقد يكون التركيب الاسمي أو الجملة الاسمية في اللغة العربية ثمرة من ثمار التطور والتحول الذي قطعته هذه اللغة في عهود سحيقة، موغلة في القدم، لا نكاد نتبين لها ملامح، أو نشهد لها آثاراً، وإنما نقف في بعض المظان على ظواهر تدل على أن العربية كان تسلك سبيل غيرها من اللغات فتستعين بفعل الكون، (كان الناقصة) ، على الإسناد، ولعل من ذلك ما يذكره النحاة عن (كان الزائدة)، في مثل قول أم عقيل ابن أبي طالب:

أنت تكون ماجدٌ نبيلُ إذا تَهبُّ شمألٌ بليلُ

وواضح أن فعل الكون في مثل هذا الجملة لا فائدة فيه، فإن تركيبها من اسمين غنيٌّ عن معنى ذلك الفعل غير محتاج إليه، اللهم إلا إذا أريد معنى المضيّ فيؤتى بالفعل ماضياً، ويكون حينئذ هو المسند أو يكون جزءاً منه))(٥٣).

فالجواري يذهب إلى أنّ الجملة التي أسند فيها الفعل إلى الاسم وهو الفاعل هي جملة فعلية سواء تقدم الفاعل أم تأخر ، مثل قولك (زيد قام) ، والجملة الاسمية هي التي أسند فيها الاسم إلى الاسم ، كقولك (زيد قائم) ، وهي الصورة الحديثة التي انتهت إليها العربية بعد أن تجاوزت أطواراً كانت تستعين فيها على الإسناد بالفعل الناقص، والأستاذ الجواري بذلك يخالف ما انتحاه مذهب جمهور النحاة ، وتفرقت بينهما السبل ، إذ عدَّ قولك (زيد قام) جملة فعلية، وقصر الاسمية على مثل قولك (زيد قائم). وسنجمل الردَّ عليه وعلى من اتخذ نحواً من مذهبه بعد. على أننا نود أن نشير هنا إلى أن قوله أن اللغات الحديثة لا تزال تستعين في الإسناد بفعل مساعد في مثل قولها: (خالد يكون قائماً) وأن العربية قد عرفت هذا في طور من أطوارها، في نحو قول أم عقيل بن أبي طالب:

أنت تكون ماجدٌ نبيلُ إذا تهبُّ شمألٌ بليلُ

حين عدّوا فعل الكون المضارع زائداً لا يفيد في موقعه معنى ، فدعواه هذه فيها نظر، ذلك أن اللغات الحديثة، ومنها الآرية، تستعين بأفعال مساعدة في الإسناد كفعل الكون والملك. وهو أمر معروف. ولكن ما بال الجواري يقيس للعربية وطرائقها في الإسناد بما تستن به اللغات الأخرى كالآرية، وينهج لها في التعبير سبيلها. وكيف اتفق له أن يتحقق أن العربية إنما كانت تجري على أسلوب هذه اللغات وتحاكيها في طريقة الإسناد. وهو لو برهن أن اللغات الأكادية والآشوية والبابلية والكنعانية والآرامية من أخوات لغتنا العربية ، بل لهجاتها الموغلة في القدم، إنما تستعين بأفعال مساعدة وأن العربية كانت تحذو حذوها وتطبع على غرارها لكان له في ذلك وجه صالح ومذهب متقبل، ولم يتحدث المتخصصون في هذه اللغات عن شيء من هذا القبيل.

ولا ننسَ أن ما خُصَّت به العربية من ظاهرة الإعراب الذي تتكشف عن علاقة أجزاء الجملة بعضها ببعض قد أسقطت عنها ضوابط كان لا بد للغات غير المعربة من التزامها، فتميزت بذلك أصول كل منهما في التركيب بسمات خاصة بها. إذ يمكن في العربية مثلا تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره ، كلما أملت دقة التعبير ودعا إليه وجه الأداء، وكان من شأن الأعراب أن يكشف عن الفاعل والمفعول على السواء، خلافاً للغتين الفرنسية والإنكليزية حين أوجبتا تقديم الفاعل وتأخير المفعول.

ففي التنزيل((إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ))(٥٤) ، وقد بدا بالإعراب فاعلية (العلماء) ومفعولية (لفظ الجلالة)، وكشفت عن ذلك القرينة المعنوية. فالخشية إنما تقع من العلماء، وقد نُزِّه الله عن الخشية. وفي تقديم المفعول، وهو اسم الله، غرض هو الإخبار بأنَّ الذين يخشون الله هم العلماء خاصة دون سواهم، فقد قصد بتقديم المفعول حصر الفاعلية، ولو أخِّر لا نعكس الأمر، أي لو قيل: (إنما يخشى العلماء الله) لفُهم أن المخشيّ هو الله دون غيره، ولا تكون الخشية مخصوصة بالعلماء، مقصورة عليهم، بل يشارك فيها غير العلماء، فهم يخشون الله وقد يخشون سواه، خلافاً للعلماء فهم لا يخشون سواه.

وهكذا قوله تعالى: ((وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه بكلمات فأتمهن قال إني جاعلك للناس إماماً))(٥٥) . فالفاعلية للفظ الجلالة والمفعولية لإبراهيم، وقد دلَّت على ذلك قرينة المعنى، فالمبتلي هو الله ، والضمير لإبراهيم لتقدّمه لفظاً وإن تأخر رتبة، إذ يكفي أن يتقدم مرجع الضمير لفظاً أو رتبة ، وأنت تقول: (أخطأني الحظُّ) فتعلم أن الفاعل هو الحظ، وقد تقدم عليه المفعول، كما تقول: (أخطأت الحظَّ) فتعلم أن الحظ هو المفعول ، وقد تقدَّم عليه الفاعل.

أما دعوى الجواري أن العربية قد عرفت الاستعانة بفعل مساعد في طور من أطوارها بدليل قول أم عقيل((أنت تكون ماجدٌ نبيلُ)) برفع (ماجد نبيل) على أنه خبر للمبتدأ، فليس ذلك باليقين الثابت بالدليل المقنع ، كما أن النحاة بينوا زيادة (كان) من دون أخواتها باللفظ الماضي(٥٦) ، أما زيادتها بلفظ المضارع فإنه شاذ كما يقولون ، وقد جاء عليه قول أم عقيل (أنت تكون ماجد نبيل) ، وأظن أن صياغتها وزمنها ليس له أثر في زيادتها ، فكما أنها تزاد بصيغة الماضي فلا بأس من زيادتها

بصيغة المضارع ، إلا أن النحاة لما وجدوا زيادتها نادرة بصيغة المضارع قالوا بشذوذها في قول أم عقيل ، وقد ورد مثل ذلك في قول حسان بن ثابت:

كأن سبيئةً من بيتِ رأسٍ يكون مزاجُها عسلٌ وماءُ(٥٧)

برفع (مزاجها) على المبتدأ، ورفع (عسل) على الخبر.

مذهب الجرجاني في ضوء علم اللغة الحديث:

وقد تحدث كثير من الباحثين المحدثين عما ذهب إليه الإمام الجرجاني وعقدوا فصولا فريدة للجرجاني اللغوي ، في ضوء علم اللغة الحديث، وأقاموا الموازنة بين مذهبه ومذاهب هذا العلم، فخلص من بحوثهم إلى أن من حق مذهب الجرجاني أن يظفر بالمكان اللائق به، في علم اللغة الحديث، لا لأن مذهبه هذا يكمل النظرية البنوية الوظيفية الحديثة، بل لأنه يعتمد في ذلك على مفهوم البنية العميقة والبنية الظاهرية للجملة، فهو يمثل بذلك اتجاهاً متطوراً في علم اللغة الحديث، وأن مذهب الجرجاني يثبت صحة تمييز علماء النحو العربي نوعين للجملة العربية.

يقول د.محمد مندور : ((الحق أن عبد القاهر قد اهتدى في العلوم اللغوية كلها إلى مذهب لا يمكن أن نبالغ في أهميته ، مذهب يشهد لصاحبه بعبقرية لغوية منقطعة النظير . وعلى أساس هذا المذهب كون مبادئه في إدراك دلائل الإعجاز في القرآن وفي النثر العربي و الشعر العربي على السواء . مذهب عبد القاهر هو أصح و أحدث ما وصل إليه علم اللغة في أوروبا في أيامنا هذه))(٥٨).

أما علم اللغة الحديث، أو علم اللسان الحديث، فهو العلم الذي ينظر إلى اللسان أداة للإبلاغ وظاهرة فيزيائية ونفسية واجتماعية عامة الوجود.

وقد نحا هذا النحو، بل سبق إلى مواضع منه الإمام الجرجاني، حين ذهب إلى أن اللغة إنما هي أداة إبلاغ السامع ما يجهله، وعمد إلى تحليل النص الأدبي والانتهاء به إلى وحدته، وهي الجملة، والكشف عن بنية الجملة الظاهرية الأصلية، والإفصاح عن اختلاف الصور في الجملة باختلاف مواقع أجزائها بالتقديم والتأخير، وميَّز ما قُدّم من هذه الأجزاء لغرض تحويل الصورة عما هي عليه، وما قدَّم وهو على نية التأخير فلم يمل بالصورة عن إطارها. بل كشف عن موقع كل جملة من الأداء بتنقل أجزائها أو تغيرها، فنفى أن تتفق جملتان فيما تعنيان ما لم تتماثلا من كل وجه.

ولا بأس أن نلمَّ بطرف من حديث الجرجاني عن (التقديم والتأخير)، وهو يتصل بما نحن بسبيله من الكلام على الفعل،قال الجرجاني: ((واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا في –تقديم الشيء –شيئاً يجري مجرى الأصل، غير العناية والاهتمام. قال صاحب الكتاب، سيبويه، وهو يذكر الفاعل والمفعول: كأنهم يقدمون الذي بيانه أهمَّ لهم، وهم بشأنه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهمانهم ويعنيانهم(٥٩). ولم يذكر في ذلك مثالاً. وقال النحويون: إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعلٍ ما أن يقع بإنسان بعينه، ولا يبالون من أوقعه، كمثل ما يعلم من حال الخارجي يخرج فيعيث ويفسد ويكثر من الأذى، أنهم يريدون قتله، ولا يبالون من كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شيء، فإذا قُتل وأراد مريدٌ الإخبار بذلك، فإنه قدم ذكر الخارجي، فيقول: قتل الخارجيَّ زيد، ولا يقول: قتل زيدٌ الخارجيَّ، لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له، زيدٌ، جدوى وفائدة فيعنيهم ذكره ويهمهم ويتصل بمسرتهم، ويعلم أن حالهم أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه: متى يكون وقوع القتل بالخارجي المفسد، وأنهم قد كُفوا شرّه وتخلّصوا منه))(٦٠).

ثم قال: ((فإن كان رجل ليس له بأس ولا يقدّر فيه أن يقتل رجلاً، وأراد المخبر أن يَخبر بذلك، فإنه يقدم ذكر القاتل فيقول: قتل زيد رجلاً، ذلك لأن الذي يعنيه ويعني الناس من شأن هذا القتل طرافته وموضع الندرة فيه، وبعده كان من الظن، ومعلوم أنه لم يكن نادراً وبعيداً من حيث كان واقعاً بالذي وقع به، ولكن مِنْ حيث كان واقعاً من الذي وقع منه، فهذا جيد بالغ))(٦١).

وقد خلص الجرجاني من حديثه إلى القول: ((إلا أن الشأن في أنه ينبغي أن يعرف في كل شيء قدِّم في موضع من الكلام مثل هذا المعنى، ويفسَّر وجه العناية فيه هذا التفسير.وقد وضع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: أنه قدَّم للعناية ولأن ذكره أهم، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية، ولمَ كان أهمَ، ولتخيلهم ذلك قد صَغُر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم، وهوَّ نوا الخطب فيه، حتى أنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضرباً من التكلف،ولم تر ظناً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه))(٦٢) .

وتدبَّر نضج الجرجاني في تقديم المفعول من قوله تعالى: ((وجعلوا لله شركاء الجنّ))(٦٣) ، إذ قال: ((ليس بخافٍ أن لتقديم الشركاء حسناً وروعة ومأخذاً من القلوب، أنت لا تجد شيئاً منه إن أنت أخّرت فقلت: وجعلوا الجن شركاء لله، وأنك ترى حالك حال من نقل الصورة المبهجة والمنظر الرائق والحسن الباهر، إلى الشيء الغفل الذي لا تحلى منه بكثير طائل، ولا تصير النفس به إلى حاصل))(٦٤) ، وأردف: ((والسبب في أن كان كذلك هو أن للتقديم فائدة شريفة ومعنىً جليلاً، لا سبيل إليه مع التأخير)).

وقد أوضح ذلك فقال: ((وبيانه أنا وإن كنَّا نرى جملة المعنى ومحصوله أنهم جعلوا الجن شركاء، وعبدوهم مع الله تعالى، وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم، فإن تقديم الشركاء يفيد هذا المعنى، ويفيد معه معنى آخر، وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا من غير الجن. وإذا أخر فقيل: جعلوا الجنَّ شركاء لله، لم يُفد ذلك، ولم يكن فيه شيء أكثر من الأخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى، فأما أن يُعبد مع الله غيره، وأن يكون له شريك من الجن وغير الجن فلا يكون في اللفظ مع تأخير الشركاء دليل عليه))(٦٥) .

***

وبعد ، فإن من خلال هذا البحث المتواضع (الدلالةُ في الجملةِ الفِعليةِ والاسميةِ بين الجرجاني وبعض الدارسين المحدَثين)، يتبين لنا أن الجرجاني كان متعمقا في فهم دلالة الجملة الفعلية والاسمية فإذا كانت غاية المتحدث هو ذكر الحدث قدم الفعل وبنى الجملة عليه فكانت الجملة فعلية وإن قصد الاسم قدّمه ثم بنى الكلام عليه فكانت الجملة اسمية ،ومن هنا تبين لنا صحة مذهب النحاة القدماء في هذه القسمة ، والرد على من أخذ عليهم ذلك من علماء العصر، وما جاء به الإمام الجرجاني في الكشف عن دقائق النظم وأسراره وتحليل بناه وتأييد علم اللغة الحديث لصائب فكره وثاقب نظره في هذا الاتجاه ،على أن كثيرا من النحاة المحدثين لم يفقهوا مذهبه ولا ما رام إليه في تفريقه بين دلالة الجملة الفعلية ودلالة الجملة الاسمية ، ومن الله العون والسداد.

الهوامش

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق : د.مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ، دار الفكر - بيروت ،الطبعة السادسة ، ١٩٨٥ : ٤٩٢.

(٢) هو أبو بكر ، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي ، وأضاف صاحب الأعلام اسم جده محمد من أهل جرجان، ولد فيها لأسرة فارسية الغالب أنها كانت فقيرة ، ولم تعتنِ بتسجيل يوم ولادة طفلها ، فظل لهذا اليوم مجهولاً ، ظل مقيمًا بجرجان يُفيد الراحلين إليه إلى أن توفي سنة إحدى و سبعين و أربعمائة و قيل أربع وسبعين و أربعمائة وكان فقيهًا على مذهب الشافعي ، و متكلمًا على طريقة الأشعري ، أخذ النحو عن الشيخ أبي الحسين محمد بن الحسن الفارسي ابن أخت الشيخ أبي علي الفارسي ، ولم يأخذه عن أحدٍ غيره ، لأنه لم يخرج من بلدته . ينظر طبقات الشافعية ، لأبي بكر بن أحمد ، تحقيق: د.الحافظ عبد العليم خان ٢٥٩/١ (مؤسسة دار الندوة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ) . وبغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق:محمد أبو الفضل ٢/ ١٠٦ (المكتبة العصرية ، بيروت)،و أنباه الرواة على أنباء النحاة ، لجمال الدين القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ١٨٨/٢ (دار الفكر بالقاهرة و مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ، ط : الأولى ، ١٩٨٦م) .والأعلام ، لخير الدين الزركلي ١٧٤/٤ (وزارة المعارف ، المملكة العربية السعودية ، ط : الثالثة) ،. وسير أعلام النبلاء ، لشمس الدين محمد الذهبي ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط و محمد نعيم العرقسوسي ١٨ / ٤٣٢ (مؤسسة الرسالة ، بيروت ،ط : الحادية عشرة ،١٩٩٦م) .

(٣) دلائل الإعجاز في علم المعاني ، للإمام عبدالقاهر الجرجاني، صححه وعلق عليه السيد محمد رشيد رضا ، دار المعرفة للطباعة والنشر ،بيروت ، لبنان ، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م :١٠٤.

(٤) المصدر نفسه : ١٠٣.

(٥) في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، للدكتور مهدي المخزومي ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت :٤١ ، وينظر في النحو العربي ـ قواعد وتطبيق ، للدكتور مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م : ٩و١٤٣.

(٦) في النحو العربي ـ نقد وتوجيه : ٤٢.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه : ٢١٨.

(٩) الدلالة الزمنية في الجملة العربية ، للدكتور علي جابر المنصوري ، مطبعة جامعة بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤م :٣٤.

(١٠) في النحو العربي ـ نقد وتوجيه : ٤٢.

(١١) دلائل الإعجاز : ١١٥.

(١٢) المصدر نفسه : ١١٧.

(١٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لأبي الحسن نور الدين علي بن عيسى الأشموني (ت ٩٢٩هـ) ،قدم له ووضع فهارسه وهوامشه حسن حمد ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م : ٦/١.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) سورة الكهف : ١٨.

(١٦) دلائل الإعجاز : ١٣٤.

(١٧) سورة فاطر : ٣.

(١٨) دلائل الإعجاز : ١٣٦.

(١٩) في النحو العربي ـ نقد وتوجيه : ٢٤١.

(٢٠) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، تحقيق: عدنان درويش و محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م :١٠١٤.

(٢١) المصدر نفسه :١٠١٠.

(٢٢) سورة المؤمنون : ١٥.

(٢٣) تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ، لناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي (ت٧٩١هـ)،تحقيق: عبدالقادر عرفات العشا حسونه ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٦م : ١٤٩/٤.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) سورة الزمر : ٣٠.

(٢٦) مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني(ت٤٢٥تقريباً)، تحقيق:صفوان عدنان داوودي، دار القلم بدمشق،والدار الشامية ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ:٧٨١.

(٢٧) الكليات : ٨٥٨.

(٢٨) الجامع الصحيح المختصر، لمحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، الطبعة: الثالثة ، اليمامة ،بيروت ، ١٤٠٧/ - ١٩٨٧: ٢٣٨٨/٥.

(٢٩) قُدِّمَ مذهب السامرائي على مذهب الجواري لأنَّ السامرائي أسبق في تأليف كتابه (الفعل زمانه وأبنيته) ، إذ كانت الطبعة الأولى للكتاب سنة ١٩٦٦م ، وقد تعذر على الباحث الحصول على هذه الطبعة ، فاعتمد الطبعة الثانية لسنة ١٩٨٠م.

(٣٠) الفعل زمانه وأبنيته ، للدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م:٢٠٤.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) المصدر نفسه : ٢٠٤-٢٠٥.

(٣٣) دلائل الإعجاز : ١٣٣-١٣٤.

(٣٤) ٢٠٢.

(٣٥) الفعل زمانه وأبنيته: ٢٠٣.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) دلائل الإعجاز : ١٣٦.

(٣٨) الفعل زمانه وأبنيته: ٢٠٦.

(٣٩) المصدر نفسه : ٢٠٨.

(٤٠) المصدر نفسه : ٢١٢.

(٤١) المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: د . علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣: ١٧.

(٤٢) الخصائص، لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت :٣٤/١.

(٤٣) المفصل:١٩.

(٤٤) بناء الجملة العربية ، للدكتور محمد حماسة عبداللطيف ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م:١٦.

(٤٥) كتاب سيبويه، لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق:عبد السلام محمد هارون دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م :٥٤/١.

(٤٦) مفتاح العلوم ، لأبي يعقوب السكاكي (ت٦٣٦هـ) ، ضبطه وشرحه الأستاذ نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م : ٤.

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) المصدر نفسه:٣٧.

(٤٩) إحياء النحو ، للأستاذ إبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة وانشر ، القاهرة، ١٩٥١م: ١٦.

(٥٠) نحو الفعل ، لأحمد عبدالستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م : ٢٠-٢١.

(٥١) المصدر نفسه : ٨٥.

(٥٢) المصدر نفسه : ١٨.

(٥٣) المصدر نفسه : ١٩.

(٥٤) سورة فاطر : ٨٥.

(٥٥) سورة البقرة : ١٢٤.

(٥٦) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت٧٦٩هـ) ،ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد،مكتبة دار التراث ،١٤٢٠هـ-١٩٩٩م : ١/ ٢٨٨، يقول ابن مالك (رحمه الله):

وقد تزاد كان في حشوٍ كما كان أصحُ علم من تقدما

(٥٧) ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق الدكتور وليد عرفات ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٤م : ١٨.

(٥٨) النقد المنهجي عند العرب، للدكتور محمد مندور،مكتبة النهضة، مصر :٣٢٦.

(٥٩) ينظر الكتاب :٣٤/١.

(٦٠) دلائل الإعجاز : ٨٤.

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) المصدر نفسه:٨٥.

(٦٣) سورة الأنعام : ١٠٠.

(٦٤) دلائل الإعجاز : ٢٢١.

(٦٥) المصدر نفسه :٢٢١-٢٢٢.